الموجهات العامة لتحديد الإطار

د/فؤاد الصلاحي
أستاذ علم الاجتماع السياسي

يمر اليمن اليوم بمنعطف تاريخي غير مسبوق ويشكل نقطة فاصلة بين مسارين ومرحلتين ان توجت الثانية بالنجاح فالعبور إلى الدولة المدنية هو المسلك المعتمد في خروج اليمن من مرحلة الضرورة ومنظومتها البنيوية الى مرحلة التحرر ومنظومتها في البناء المدني ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفقا لذلك تأرجح اليمنيون في مسار العبور إلى الدولة المدنية أكثر من أربعة عقود كانت النخب السياسية تعمل على إعاقة هذا المسار في حين كان المجتمع او قطاع كبير منه ومن نخبه المدنية ترنو بأفقها نحو ذلك الهدف الذي يغلق أمامها بفعل محددات السياسة الشطرية حينا والسياسة بمحدداتها العصبوية حينا أخر وبفعل محددات خارجية إقليمية لا ترغب لليمنيين الخروج من مجتمع اللادولة واللحاق بركب التطور الحضاري في إطار الدولة وضوابطها المدنية اتساقا مع جيرانه و أزعومتهم بأصلانية مجتمع اللادولة وعدم مفارقته .

وهنا يتميز اليمنيون عن جيرانهم ليس بتوقهم للبناء الدولتي وفق محددات عصرية بل وبإعادة إنتاج ارثهم الحضاري وخبراتهم في بناء الدولة وهندسة الجغرافيا لتتلاءم واحتياجات السكان من خلال المدرجات والسدود واليوم تظهر احتياجات أخرى تستدعى هندسة أوسع واشمل في إطار إعادة بناء الدولة وأدوارها في المجتمع في إطار مسار سياسي جديد يعتمد الديمقراطية والمواطنة والقانون مرتكزات لبناء الدولة ومشاركة المجتمع وتمثيله السياسي وتوسيع فضاء الحريات العامة وممكنات فاعلية الأفراد في المجتمع .

وهنا جاءت ثورة الشباب والتحام المجتمع معها راسمين اصطفافا مجتمعيا لا سابق له في دلالاته المعبرة عن رغبتهم في الانعتاق من أدوات القهر والاستغلال نحو دولة مدنية تتسع معها فضاءات الحرية والممارسات الإبداعية وما تتضمنه من أهداف في إعادة رسم مفهوم الدولة وحدودها ووظيفتها مع إعادة إحياء دور المجتمع وتوسيع ممكنات الفعل الشعبي ضمن فيدرالية تعيد الاعتبار للمحليات في إطار نمط جديد من العلاقات والتفاعلات المشرعنة دستوريا بين مركز الدولة وقواعدها المجتمعية .

إشكالية العبور :

بالرغم من ان اليمنيين قد أنجزوا خلال المائة عام الأخيرة أربع ثورات شكلت ملمحا لقدرات الأفراد في فعلهم الجماعي من إضعاف مرتكزات التسلط والحكم الشمولي إلاّ أن الثقافة السياسية لا تزال محكومة بمنظومة من العادات والتقاليد السابقة لثقافة الدولة والمسحوبة من مرحلة الضرورة وعصبوياتها. ووفقا لذلك تلاقت أفكار التقليدية السياسية المصحوبة من خارج اليمن مع تقاليد وعادات القبيلة وازعوماتها ليشكلا معا إعاقة للوعي الفردي والجمعي من العبور الى الدولة المدنية بازعومة أن المدنية مفارقة لأصلانية المجتمع ومناهضة لطبائعه وهنا كانت العقبة الأولى في مسار العبور تلاها عقبات أخرى تم اصطناعها من قبل النخب الحاكمة وهي في مجملها كانت لا ترغب في هذا المسار لأن واقعها السائد هو من يمنحها استملاكا للسلطة والثروة وفق مرجعيات جهوية مفارقة لمنطق الدولة وآلياتها المؤسسية والقانونية ..

ووفقا لذلك شهد اليمن صراعا في تحديد مسار العبور بين مشروعين سياسيين أحدهما يريد السلطة والثروة وفق منطق الغنيمة والاستقواء بالغلبة والأخر يريد دولة مدنية وفق منطق الدستور والقانون .. وكان المشروع الثاني ذا قاعدة عريضة في شمال وجنوب اليمن لكنها غير منظمة تعاني من تأرجح قناعات الأفراد ويقينيتهم في غايات العبور وحوامله البنيوية الأمر الذي تمكن معه أصحاب المشروع السلطوي والغنيمة من إحكام سيطرتهم على ممكنات البناء السياسي رغم حداثة نشأتها وذهبت تصطنع لها مشروعيات شعبوية حينا وقانونية حينا أخر حتى جاءت ثورات الربيع العربي فألهمت الشباب والمجتمع مساراً جديداً للعبور نحو الدولة المدنية .

ومعنى ذلك أننا في اليمن لا خيارات أمامنا متاحة للعبور نحو الدولة المدنية إلا وفقا لمنطق الثورة وفلسفتها و إلا فالعقبات كثيرة من الداخل والخارج.. ففي الداخل انتصرت القبيلة على الوطن بقدرتها على استملاك الدولة ومواردها في الثروة الوطنية مع إقصاء المجتمع من شراكته في العملية الإنتاجية والسياسية وذهب الحاكم ومجموعاته المتحالف معها إلى تعميم ثقافة القبيلة بازعومة أصلانيتها وشموليتها في المجتمع وافرز ذلك مناخا مناسبا لمشروع سلفي مضاد للدولة المدنية وثقافتها وهنا كان التحالف بين مختلف القوى التي تلتقي عند منطق الغنيمة والاستملاك السياسي للدولة وعند تعظيم القبيلة وجعلها اصل المجتمع وهنا ظهرت برجوازية طفيلية من هذا التحالف تعمل في إطار مشروعه السياسي والثقافي لأنها تقود وتدير مؤسساته الاقتصادية برأسمال منزوع عنوة من المال العام مع تمويل إقليمي يعزز من الوجود الاجتماعي والسياسي لهذا التحالف وهكذا تم إعاقة العبور إلى الدولة المدنية منذ ستينات القرن الماضي حينها كنا وكان اليمن في أعتاب مرحلة العبور ضمن مسار ثوري في شطري اليمن فكانت الشطرية إعلانا بتوقيف مسار العبور خاصة وأنها قد ارتبطت بالشمولية وغياب الديمقراطية بالرغم من حداثوية الخطاب والنهج السياسي في الجنوب وتقليديته في الشمال .

مفهوم الدولة المدنية :

للدولة المدنية مسار تاريخي في التشكل فهي لا تأتي بين يوم وليلة ولكنها تعبر عن مسار تطوري يمر به المجتمع يعاد فيه بناء المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقا لمتغيرات مؤسسية وثقافية وقانونية يتسع مداها في إطار اتساع التكتل الاجتماعي الحامل لمشروع الدولة المدنية وهو تكتل لقوى الحداثة والتغيير يرنو إلى تجاوز حالة التقليدية وأبنيتها نحو أفاق رحبة في البناء السياسي وفق منظومة حداثية تكتمل في نضوج وعي الأفراد ونضوج حواملهم البنيوية .

ولذا فإن التحديد الدقيق لمفهوم الدولة المدنية لا يتأتى من خلال جملة تحدد المعنى الشكلي للمفهوم بل لابد من الإلمام بالدلالات والرموز لهذه الدولة ناهيك عن مرتكزاتها وأبنيتها إضافة إلى خطابها..وقد جرى سجال واسع بين أوساط النخبة السياسية وبين أوساط الشباب وكل الفاعلين في ساحات التغيير حول مفهوم الدولة المدنية ودلالاته وبالخصوص علاقاتها بالدين من حيث التساؤل عن التضاد مع الدين أم الالتقاء معه.. وهل هذه الدولة علمانية بالأساس أم أن الأخيرة صفة غير أساسية في الدولة المدنية..ولكن الجميع كانوا يرددون شعار الدولة المدنية ويربطونها بالمواطنة ودولة القانون وهي رغبات وتمنيات تعكس وعيهم بتغييب القانون وإضعاف مرتكزات الدولة في اطار نظام سياسي يريدون الثورة عليه وتجاوزه.. والاهم هنا وعي الشباب والكثير من أبناء المجتمع ورغبتهم في

تجاوز الانتماءات المذهبية والقبلية التي عمد النظام السابق في تغذيتها وتعميمها بغية تمزيق المجتمع وإدخاله في حروب اجتماعية متعددة .

والدولة المدنية في سياق تشكلها التاريخي ارتبطت بتجربة المجتمع الغربي في مساراته المتعددة تارة في مسار الإصلاح الديني وإبعاد الكنيسة عن تدخلها في الشأن المدني والفردي للمواطن وتارة في مسار البناء الحداثي للدولة واعتماد القانون مسطرة لتحديد الحقوق والواجبات دون تمييز وارتباط بمتغيرات الثورة الصناعية والثورة السياسية والإصلاح الديني جميعها ترتب عليها إنهاء المجتمع الإقطاعي وبروز مجتمع حديث ببنائه السياسي والاقتصادي وبتعزيز فردانية المواطن وتعزيز مواطنيته وهنا كان الدستور هو الوثيقة الأساسية في تحديد بناء الدولة وارتكازها على مبدأ المواطنة.. ولترسيخ هذا الأمر كان لابد من الممارسة الديمقراطية التي تجعل المواطن شريكا في صنع السياسات وإدارة الشأن العام. وبعرض موجز يمكننا تقريب الصورة بمفهوم الدولة المدنية من خلال الأعمدة الستة الأساسية التي لابد من توافرها حتى يمكن القول بدولة مدنية وهي :

١- المواطنة المتساوية
٢- القانون
٣- الديمقراطية
٤- العلم
٥- التنمية والعدالة الاجتماعية
٦- تمكين المرأة

وجميعها مترابطة مع بعضها البعض فلا يمكن حضور واحد منها دون الأخر..فالمواطنة كمفهوم وكعملية كي تتجسد في واقع متحقق يلمسه أفراد المجتمع تتطلب قانوناً ينص عليها ويحميها من الانتهاكات ولكي تكون القوانين معبرة عن المجتمع لابد من الديمقراطية ليتمكن المجتمع من المشاركة في صياغة التشريعات الناظمة لحقوقه.. وهذه الدولة لا يمكن ان تكون معادية للعلم بل داعية له باعتباره ركنا من أركانها،، فالدولة المدنية تعتمد على عقلانية الأفراد في اتخاذ القرارات وهنا لابد من المعرفة والثقافة المؤسسة لوعي الأفراد.. ووفقا لذلك لابد ان تكون هذه الدولة منتجة للخيرات وهي لذلك دولة إنمائية تتوزع خيراتها بالعدل على مختلف التجمعات السكانية وينالها كل الأفراد وأخيرا فإن الدولة المدنية تعتمد تمكين المرأة للمشاركة في إدارة الشأن العام فلا يمكن ان تنهض المجتمعات ونصف طاقاتها معطل. هنا فقط تتبلور ملامح الإنسان الفاعل والمنتج والعقلاني كي يرسم مساره في سياق حضارة عالمية لا مجال فيها إلا للدول المدنية ومادون ذلك من التكوينات البدائية تجعل من أصحابها خارج التاريخ .

والسؤال هل يمكن بناء الدولة المدنية في اليمن ؟ أي في واقع اجتماعي واقتصادي متخلف ؟ أي في واقع ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية ؟ الجواب نعم يمكن تحقيق ذلك ففي المجتمع اليمني إرهاصات لتشكل طبقات حديثة وفيه مجموعات فاعلة وفق استيعابها لمفهوم الدولة المدنية والاهم هنا هو ان بناء هذه الدولة ذو طابع تدرجي قد تأتي دفعة واحدة ولكنها تتحقق بنسب معقولة في كل المجالات السالفة الذكر..ونشير هنا إلى التدرجية بمعنى ليس ان تأتي المؤسسات وتغيب الديمقراطية أو تتحقق الآليات القانونية وتغيب التنمية وتتجاهل مشاركة المرأة ..ليس هذا ما نروم التعبير عنه بل نقصد أن تأتي جميع صفاتها ومرتكزاتها معا وتتطور مساراتها تدريجيا ..

والأهم هنا هو السؤال التالي ؟ لماذا ندعو إلى الدولة المدنية ؟ والجواب أن دعوتنا ليست من باب الترف الفكري بل تعبيرا عن حاجة موضوعية وذاتية للمجتمع اليمني. فهذا الأخير قد شهد صراعات متعددة قبلية ومذهبية ومناطقية وتحت مسميات الدولة والجمهورية والوحدة وجميعها كانت تعبيرا واضحا عن ضعف الدولة وهشاشة مؤسساتها.. ولأن القاعدة الاجتماعية للدولة كبيرة وذات إرث تاريخي في مجال التنظيم السياسي والمؤسسي فإن وجوب إخراج اليمن من حالته الراهنة لا يكون إلا من خلال بناء دولة مدنية مؤسسية وديمقراطية ويتم معها القطع البنيوي مع مراحل سابقة من البنى والمؤسسات التي زاحمت الدولة مجالها ووظيفتها .

ونحن اليوم في إطار ثورة الشباب والشعب إنما نجسد بدعوتنا هذه لبناء الدولة المدنية أهداف وتطلعات الملايين من أبناء الشعب برغبتهم في الانعتاق من أسر القبيلة والطائفة والتمذهب وعقلية الغنيمة إلى فضاء مدني تتسع فيه ومعه فضاءات الحرية و تترسخ مواطنية الإنسان بعيداً عن مرجعياتها العصبوية .

ومع ذلك ذهب المعادون لمفهوم الدولة المدنية في الربط بينها وبين العلمانية وقالوا بان من يدعو إلى الدولة المدنية في اليمن هو يدعو إلى العلمانية.. وهذه الأخيرة في حمولتها التاريخية دلالات سلبية تعني فصل الدين عن الدولة..وهذا مردود عليه فالعلمانية لا تعني سوى فصل مؤسسات الدين عن مؤسسات السياسة وهو فصل وظيفي بين مؤسستين وتمنع استخدام السياسة للدين .

فلا يجوز تسييس الدين وجعله آلية في الصراعات بين الأحزاب والأفراد ولا يجوز منح بعض الأفراد صفات قداسة لأنهم يرون في أنفسهم متحدثين باسم الدين وهذا أمر لا يقره الإسلام ولا يعترف به .. فليس في الإسلام من رجال للدين ولا أوصياء يحتكرون الإفتاء دون غيرهم ممن توافر فيهم شروط علمية ومعرفية يتم اكتسابها بالتدريب والدراسة والاجتهاد. وأخيرا فالدولة المدنية ليست معادية للإسلام ولا لأي دين بل هي مناصرة للأديان وتمنحها استقلالية حقيقية بحيث تمنع استخدامها لأغراض سياسية ولا تزدهر الأديان ويزدهر التدين إلا في فضاءات الحرية والعقلانية التي تتبلور في سياق الدولة المدنية ..

> كل مشروع سياسي قواه الطبقة المعبرة عنه والحامل للوائه ..والدولة المدنية تتطلب روافع من ذات المشروع

> المسار القادم لا بد وإن يتجاوز مكونات النظام السياسي بسماته السلطوية والتسلطية والجهوية المنغلقة

مسار العبور إلى الدولة المدنية :

منذ بداية القرن الماضي واليمنيون يناضلون في سبيل بناء دولة مواطنة تشكل الرافعة السياسية للمجتمع من ارتباطاته الجهوية والمذهبية والقبلية وكانت جزءاً اصيلا في خطاب الحركة الوطنية التي ظهرت في منتصف الثلاثينات من القرن ذاته وتزايد الوعي بها من خلال الحركة الوطنية في تشكلاتها الحزبية والجبهوية منذ الخمسينات وانفجار الثورات في الشمال والجنوب ..

وهنا ظهر خطاب سياسي جديد يدعو لدولة المساواة والحريات والقانون ولكن هذا المسار اعترضته معوقات كثيرة داخلية وخارجية ذاتية وموضوعيه اهمها انقسام النخب السياسية وغياب التجانس في ما بينها مما ألقى بظلال وفيرة على فكرة الدولة ومسارها فظهرت دعوات للدولة الإسلامية وأخرى لإعادة الملكية بصورة متغيرة وثالثة استمرت في نهجها الثوري يقول بدولة ذات نظام جمهوري .. ومع كل ذلك تعرج مسار الدولة بل وتوقف حينا من الوقت وهنا تمكنت القوى المضادة للثورة بالتعاون مع الخارج الإقليمي والدولي من إفراغ الثورة من تقدميتها ومن مشروعها السياسي والاكتفاء بصورة شكلانية لجمهورية يديرها اليمن الجمهوري أولا ثم تسلمت القوى التقليدية (القبلية والأصولية) في إطار تحالفانها مع العسكر والجماعات الدينية زمام الأمور وابرز ملامح هذا التحالف ذلك الذي ظهر مع الرئيس صالح منذ ٧٨ وحتى ٢٠١١ ..

وفي السنوات الأولى للثورة في الشمال أجهزت القوى المتحالفة على حوامل الثورة من القوى التقدمية والقومية والمستنيرة من الحداثيين ودخلت الدولة في الجنوب في أزمات الثقة بين مكونات النظام على خلفيات ما قبل وطنية تفجرت معها الصراعات المتعددة التي أضعفت البناء السياسي وهزت مشروعيته في أوساط المجتمع مما جعله عرضة للصفقات السياسية التي ارتبطت بدولة الوحدة عام ٩٠ وكانت النتيجة الإجهاز على فكرة الدولة المدنية والبنى الحزبية والجمعوية الداعية لها.. وهنا كان القهر الجمعي لهذه القوى كبيرا مما دفعهم للمساكنة مع النظام التقليدي وفق محدداته سياسيا وقانونيا بل واقتصاديا.. وفي هذا المسار ظهرت حركات احتجاج مطلبية ونقابية وفئوية سرعان ما ربطت بين مطالبها ومطالب سياسية وطنية هنا أظهر الفاعلون غير الرسميين في البلاد قوة سياسية مقررة في الشأن العام تمظهرت من خلال تحديها للنظام ونزولها للميادين العامة بل واحتلالها تلك الميادين وسرعان ما تزايد الاستقطاب الاجتماعي المناهض للنظام وبدأت تتبلور بشكل واع شعارات تدعو للدولة المدنية والمواطنة ودولة القانون.. وهنا اخذ المسار بعدا وزخما جديدا في إطار مسارات عربية مماثلة ألهمت اليمنيين في الدفع بمسارهم خطوات نحو الفعل الثوري ورفع سقف مطالبهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ..

في هذا السياق يمكن القول.. ان المجتمع اليمني المعاصر يمر حاليا بمرحله انتقاليه نحو التأسيس للدولة المدنية وهى مرحله هامه وخطيرة، مليئة بالمتغيرات ومفتوحة على احتمالات كثيرة، ولذلك لابد من تجاوزها بنجاح، فخطورة هذه المرحلة تكمن في أنها تؤسس وتضع القواعد والمرتكزات للمستقبل. وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تهيئ الأفراد والجماعات ثقافيا وسيكولوجيا وتضع الأسس اللازمة للولوج إلى الدولة المدنية رغم الإدراك بمخاطر جمة تعترض هذا المسار .

ولما كان الواقع اليمنى كما تشكل تاريخيا لا يعرف التنظيم المؤسسي ومحدداته التعاقدية ولا يعرف الديمقراطية في اى مرحلة من مراحل تطوره، فالثابت هو حياته ضمن تكوينات عصبوية تعكس طبيعة البداوة في النشاط الإنتاجي ومنظومة الثقافة غير المكتوبة ومعنى ذلك ان مجتمع اللادولة هو الثابت في تاريخنا ولا تزال كثير من خصائصه وصفاته تميز طبيعة الدولة والمجتمع حاليا. من تلك الخصائص تميز النظام السياسي (والنخبة الحاكمة) في الماضي كما في الحاضر باحتكار مصادر السلطة والثروة وتثبيت الرؤى الأحادية التقليدية، إضافة إلى ادعاء النخبة الحاكمة قديما وحديثا حق إدارة جميع شؤون المجتمع (ان تتسيد على المجتمع وتقهره). وهنا يمكن القول بان الدعوة الى الدولة الحديثة وبروز مساراتها منذ أربعة عقود (مع الوعي بعدم اكتمال نموها وتطورها) لم تنجح بتجاوز مجتمع اللادولة (بنيويا ومعرفيا) اى إخفاقها بإعادة تنظيم المجتمع ومأسسة تشكلاته السياسية. فالسائد ليس دولة حديثة بل تتظاهر بمظهر الدولة الحديثة وجوهرها دولة سلطانية مملوكية. وهنا تبلور الإدراك والوعي الكاملان في أهداف الثورة الشبابية والشعبية التي كشفت زيف النظام السياسي وتحالفاته وكان شعارها دولة مدنية تتجاوز التحالفات العصبوية ومرجعياتها اللاهوتية .

فما يجمع تجارب الشطرين في اليمن قبل عام ٩٠ بالرغم من اختلاف المسارات التاريخية التي مرت بها هو أن الدولة لم تكتسب شرعية حقيقية، والنظام السياسي خاصة في الشمال اتصف بكونه نظاما عصبويا يكبح حركية التطور التراكم في مختلف المجالات. وكان واقع المجتمع يعكس تزايد القوى الاجتماعية والسياسية التي ترغب في الديمقراطية وترى فيها حضورا ممكنا وفي المقابل كان هناك القوى المضادة التى ترغب في نفي الحضور الديمقراطي وتخلق أمام تشكله ممانعات عدة .

معنى ذلك ان الواقع السوسيولوجي للدولة في اليمن لا يزال يبدي ارتباطا ضعيفا بالمسار الحداثي للدولة مقابل قوة الارتباط بأبنيته الجهوية والقبلية..اى أن منظومة الثقافة المدنية الحديثة التي تشكل الإطار الابيستمولوجي للدولة المدنية لا تزال تحاول أن تؤسس لها وجودا قانونيا ومعرفيا وسلوكيا في أرض الواقع، حيث لا يزال هؤلاء يرتبطون عاطفياً ومعرفياً بالمؤسسات التقليدية ومنظومتها القيمية. هنا نجد المفارقة العجيبة فبدلا من أن تنحاز الأحزاب لتدعيم مسار الدولة المدنية فانها تعمل (خاصة الأحزاب التقليدية والدينية) على التوظيف السياسي للعصبيات التقليدية باعتبارها آلية لتنظيم مصالحها الخاصة وفرض وجودها السياسي في المجال العام،، مع العلم أن البنى العصبوية ومنظومتها الثقافية تعتبر نقيضا للحداثة السياسية في تشكلاتها ضمن مفهومي الوطن والمواطنة. وتكمن دلالة ذلك في تغييب مقصود للركائز والمقومات الأساسية التي تنهض عليها الدولة المدنية من خلال خلق وعي ضدي يكبح تموضع الحداثة السياسية وتشكلاتها بنيويا ومعرفيا بحجة عدم ملاءمتها لخصوصية المجتمع وأصلانيته المزعومة.

صفوة القول ان تحقيق بناء الدولة المدنية يتطلب التحول (تحول السلطة والمعارضة) من رفع الشعارات المرتبطة بفكرة الدولة ومفهومها إلى مرحلة العمل الواقعي المعاش من اجل تحول تلك الشعارات من أفكار ونمازج تصوريه إلى خدمات وممارسات ملموسة، وذلك يعنى ضرورة وجود حركة اجتماعية منظمة وفاعلة (تكتل لقوى التحديث والديمقراطية) تسهم في ترسيخ التحول السياسي في سياق عام يتشكل معه وفى إطاره مفهوم المواطنة كنمط جديد للعلاقات بين أفراد المجتمع. إن الدولة اليمنية إذا أرادت أن تكون وطنية فهي تحتاج إلى أفراد متساوين في الحقوق وتقوم الفوارق بينهم على أساس اجتماعي واقتصادي يتجاوز الانتماء المناطقي والمذهبي، فتكون الدولة جهازا مفتوحا لحركة الصعود والهبوط بمعايير السياسة والكفاءة لا وفقاً لشعائر وطقوس التكوينات السابقة على الدولة. فهذه الأخيرة يقوم بناؤها على المواطنة المؤسسة على الحرية وعلى تحويل الدولة إلى إطار جامع يتعامل مع أفراد الشعب بالتساوي وذلك يعنى ضرورة تخلص الدولة اليمنية من صفتها الجهوية واكتسابها صفة تجعل منها محور الإجماع الوطني ذلك أن وظيفة الدولة في عصرنا أصبحت مساعدة الجماعات التي تنطوي تحت لوائها على الاندماج الاجتماعي والسياسي في سياق التطور الحضاري العالمي .

الجدير بالذكر أن النظام السياسي اليمنى خلال المرحلة السابقة كان يتصف بكونه نظاما عصبويا مغلقا يعيد إنتاج مجاله السياسي الضيق ويكبح حركية التطور التراكم في مختلف المجالات. ووفقا لذلك فشلت الدولة في مهامها الوظيفية والغائية مما ولد في المجتمع ردات فعل عميقة تبحث في ممكنات إعادة بناء الدولة وفق متغيرات العصر ومكتسبات حقوق الإنسان ..

هنا كان شعار الثورة الشعبية في الدولة المدنية مظهرا مجددا في وعي المجتمع ومكتسباته من الثقافة السياسية الحديثة. وهنا أظهر المجتمع تصورا فكريا لمفهوم الدولة مفاده أن ديمومة مؤسسة الدولة تأتى من كونها الكيان السياسي القانوني الذي يستند إلى فكرة المشروع الحداثي الجاري تحقيقه في المجتمع.. أي أن طبيعة الدولة تتقرر من خلال الكيفية التي تدير بها شؤون المجتمع. فالدولة تعتبر كيانا اصطناعيا أبدعه الفرد ليبقى دائما في خدمته ، ومعنى ذلك أن الدولة ليست غاية بحد ذاتها بل أهميتها تكمن في المهام التي تحققها للأفراد (اى المهام الموكل إليها تنفيذها في المجتمع) ولذلك فان علة وجود الدول تكمن في تحقيق الحرية والمساواة والإنصاف، وهو ما يخلق الاستقرار السياسي والاجتماعي،، وهنا تكون الدولة في اليمن مناقضة لأساس تشكلها وتشكل عدوانا عليه ولذا كانت الثورة لرد هذا العدوان على المجتمع .

في هذا السياق يمكن القول انه لنجاح التحول السياسي وبناء الديمقراطية في إطار المرحلة القادمة لابد وان تكون الدولة متعالية على التنظيمات القبلية والعشائرية والمذهبية وعليها العمل بجدية نحو تحويل الولاءات القبلية إلى ولاءات وطنيه عامه نحو الدولة المركزيه التي يجب أن تشكل الإطار المرجعي والرمزي لكل مواطن . بتعبير آخر يجب على الدولة أن تعمل على مركزة الولاء العام وطنيا وان تعقلن أداءها ونشاطاتها الإنمائية التي من خلالها يتحقق الولاء العام والاندماج الاجتماعي والسياسي .. وهو مسار طويل شكلت الثورة نقطة البداية فيه ولكننا لا نزال غير متيقنين ممن سيقودون الدولة بأنهم سيكملون هذا المسار أم ينحرفون عنه .

إن إشكالية العبور إلى الدولة المدنية في اليمن وتعثر خطواتها منذ أكثر من أربعة عقود إنما ارتبطت وعبرت عن أزمة عامه شكلت نتاجا لعملية الصراع السياسي بين تكتلين لاصطفاف اجتماعي، الأول تكتل حداثي يضم القوى الاجتماعية والسياسية التي تستوعب متغيرات العصر وتنظر إلى المستقبل وهى قادرة على استيعاب كل جديد وتطرح مشروعا حداثيا في بناء الدولة اليمنية حاضرا ومستقبلا. والأخر تكتل تقليدي يعبر عن قوى اجتماعيه وسياسيه تنظر إلى الماضي وتراه نموذجا مناسبا لبناء الدولة اليمنية حاضرا ومستقبلا. الأول يهدف إلى بناء دوله حديثه لكل أفراد المجتمع دون تمييز بينهم ، والأخر يهدف إلى بناء سلطه تحكم كافة أفراد المجتمع. ووفقا لهذا التكتل الأخير وهو الذي سيطر على نظام الدولة أكثر من ٣٣ سنة أخذت الدولة معه تبدو في صورتين وشكلين للتعامل مع الداخل والخارج. فرغم كل ملامح التحديث التي تدعى أنها تعمل من خلالها إلا أنها تخفى وراء حداثتها دولة سلطانية مملوكية. فهي تتصف بكيانين (تتشابك وتتجاور علاقاتهما وممارساتهما) هما: الكيان الشرعي، الذي يتضمن